الأنباء
الجمعة 24 اغسطس 2012

قتلى وجرحى جدد في عاصمة الشمال و4 في عرسال بقذائف المروحيات السورية

لبنان: قرار التفجير الإقليمي يتغلب على الفعاليات الطرابلسية.. 14 آذار تشهد أعراض سقوط الدولة وحزب الله يصفها بـ «دولة أبوملحم»!

لا اجتماعات القيادات الأمنية ولا اجتماع القيادات السياسية، تمكنت من تهدئة الوضع أو على الأقل كبح رصاص القنص الذي استمر يشل الحياة على محاور المدينة بعد وقف إطلاق النار الذي بدأ نظريا في الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر.

من جهتها قيادة الجيش قالت: انها أجرت اتصالات مع المعنيين في في المدينة محاولة لوأد الفتنة: الرصاص وحده يتكلم في طرابلس بينما يعاني الأهالي من غياب الأمن والكهرباء والمياه في ظل اعتماد هذه المدينة كصندوق بريد للنظام الحاكم في سورية، ولمعارضيه في آن معا.

وكان عقد اجتماع عسكري - أمني في مكتب قائد الجيش العماد جان قهوجي ضم اليه المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي والمدير العام لأمن الدولة جورج قرعة، ومدير المخابرات العميد الركن أدمون فاضل، ومساعد المدير العام للأمن العام العميد فؤاد خوري، ورئيس فرع المعلومات في الأمن الداخلي العميد وسام الحسن، وتم التوافق على اجراءات مشتركة لمكافحة الجرائم المنظمة.

وقتل 4 مواطنين لبنانيين بقصف المروحيات السورية لمواقع حدودية في البقاع أمس، ثلاثة من أهالي بلدة عرسال، والرابع من الهرمل.

في طرابلس، وقف اطلاق النار تعرض للخرق أكثر من مرة، وافيد عن 3 قتلى و11 جريحا في جبل محسن، وجريحين في صفوف الجيش اللبناني وقد تمت معالجتهما فورا، والقتلى هم: عبدالكريم المصري، محيي الدين محمود وسمير شاهين، واحرق منزلا احمد حمودة وعمر القاري.

ولاحقا دخلت قوة من اللواء المجوقل المزودة بناقلات الجند الى شارع سورية الفاصل بين التبانة وجبل محسن، لكن الخروقات استمرت متقطعة.

وطلبت فعاليات طرابلس الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إيفاد وزير الداخلية مروان شربل الى طرابلس لمعالجة الوضع، كما طالبت باعتقال رفعت عيد بدل الاكتفاء بمحاصرته، أسوة باعتقال ميشال سماحة.

عجز لبناني عن كبح قرار التفجير الخارجي

وواضح ان السلطات اللبنانية المحلية تبدو اعجز عن وقف او تعليق قرار التفجير الآتي من خلف الحدود اقوى، والمطلوب تمدد النار السورية في لبنان كي يتاح للنظام السوري ان يتنفس الصعداء، في حين تبدو متروكات نظام الوصاية المتداعي، جاهزة للتلبية في لبنان.

مسلحون لبنانيون مناصرون للثورة السورية خلال اشتباكات مع مناصري الرئيس بشار الاسد في طرابلس (محمود الطويل)

ومن هنا انزلاق الاوضاع في طرابلس الى المزيد من التدهور والضحايا، وسط مناشدات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ودعوته القوى الشرعية الى تحمل مسؤولياتها، بينما مساعد الامين العام للامم المتحدة جيفري فيلتمان، يرى ان الاشتباكات التي يشهدها لبنان، بين انصار الرئيس السوري بشار الاسد والمعارضين له، تسلط الضوء على ضرورة القيام بتحرك دولي. وقال فيلتمان في اجتماع لمجلس الامن حول الشرق الاوسط، ان الوضع في لبنان اصبح اكثر خطورة واصبح تقديم الدعم الدولي لحكومة لبنان وقواته اكثر اهمية، ورأى ان اعتقال الوزير السابق ميشال سماحة للاشتباه بضلوعه في تهريب متفجرات من سورية الى لبنان، عمق المخاوف من محاولة جر لبنان الى التوترات الاقليمية.

الامانة العامة لقوى 14 آذار

قالت بعد اجتماعها الاسبوعي: انها تشهد منذ مدة اعراض سقوط الدولة في لبنان معتبرة في اجتماعها الاسبوعي ان الاحداث الاخيرة تندرج ضمن مخطط واضح لتدمير لبنان بالتزامن مع انهيار النظام السوري، بقرار سوري ايراني.

ودعت الحكومة الى التدخل الحازم للافراج عن جميع المخطوفين وملاحقة الفاعلين، والتقدم بشكوى امام الجامعة العربية وامام مجلس الامن ضد الحكومة السورية، بسبب انتهاكها سيادة لبنان وزعزعتها لاستقراره، الى جانب طرد سفير النظام السوري من لبنان علي عبدالكريم علي بعدما تحولت السفارة السورية الى مركز لادارة عمليات الخطف والتفجير.

والمفارقة اللافتة: ان الاوضاع في لبنان هي كما هي، في حين ان مجلس الوزراء أعطى نفسه اجازة حتى الخامس من سبتمبر، وكل ما جرى ويجري لم يُشعِر المعنيين بالخطورة الملموسة.

لكن هذا الامر استدعى لقاء بين الرئيس ميشال سليمان والرئيس نجيب ميقاتي في القصر الجمهوري، وسط الحديث عن فتور واضح في العلاقات بين الرئيس نبيه بري والرئيس نجيب ميقاتي، واسفر هذا اللقاء عن تعيين جلسة لمجلس الوزراء برئاسة ميقاتي يوم الاربعاء 29 الجاري، اي قبل نهاية الاجازة.

ميقاتي قال في تصريح للنهار انه يقبل ان تصاب هيبة الدولة، على ان تسيل نقطة دم، وقال: ان الملف الحكومي لا يشكل اولوية بالنسبة اليه امام ما تشهده البلاد، محذرا من ان لبنان في خطر كبير، وان طريق المطار لا يمكن ان تقطع مرة اخرى.

اما رئيس المجلس نبيه بري فقد سجل ملاحظات عدة على أداء الحكومة مستغربا كيف قذفت موعد اجتماعها الى اواخر الشهر، في ظل الاحداث القائمة، وقال: ان الحكومة تمشي مع المرض الذي يهددها، ولا توفر له العلاجات المطلوبة، واضاف: لقد وجهت نداء العقل من باب «اللهم اشهد اني قد بلغت».

اما عن دور الاعلام والحديث عن مخالفات في عرض الاحداث قال: انا مع الاعلام ظالما او مظلوما، لكن للحرية حدودا.

وحول الاداء الحكومي والمخاطر التي تواجه لبنان، قال وزير السياحة فادي عبود، عضو كتلة التغيير والاصلاح: ان رفع اجتماعات مجلس الوزراء الى اوائل سبتمبر مردود الى رغبة بعض الوزراء بأخذ اجازة، وقرار غياب الجلسات متخذ منذ اكثر من اسبوعين.

قناة المنار الناطقة بلسان حزب الله الذي له امتداده في «جبل محسن» قالت ان ابناء جبل محسن والتبانة في طرابلس تحت خط الفقر وتحت نار الرسائل الداخلية والخارجية، والدولة حالها حال ابو ملحم «مصلح اجتماعي» والجيش متروك لوحده.

● بيروت: عمر حبنجر

مكتب الحريري ينفي حصوله على أموال: بيار الضاهر وضع نفسه في خدمة الأسد

أكد المكتب الاعلامي لرئيس الحكومة السابق سعد الحريري في بيان ان التقرير الذي بثته قناة «LBC»، عن تلقي الحريري لمساعدات مالية ضخمة من المملكة العربية السعودية وقطر تحت عنوان «عيدية»، عار عن الصحة جملة وتفصيلا ولا يمت الى الحقيقة بصلة، تماما كما كان تقرير سابق للقناة ذاتها اكدت فيه ان الحريري بات على شفير الافلاس.

واضاف البيان: «ان تركيز قناة (LBC) على بث تقارير كاذبة في حق الحريري، والتحريض المتواصل عليه، يتزامن مع اخبار صحافية عن لقاءات رئيس المحطة بيار الضاهر مع مسؤول المخابرات السورية علي المملوك»، معتبرا ان «الضاهر وضع نفسه في خدمة نظام السفاح بشار الاسد في محاولة لاستخدام حجج غير قضائية في مواجهة الدعوى المرفوعة في حقه من قبل «القوات اللبنانية» بتهمة سرقة المحطة برمتها».

المرعبي: حاضرون للمحاسبة ونتمنى أن تطال الجميع من أعلى الهرم إلى قاعدته

أفادت معلومات صحافية ان الامانة العامة لمجلس النواب تسلمت امس كتابا من وزير العدل شكيب قرطباوي بطلب اذن رفع الحصانة عن النائب معين المرعبي لملاحقته من قبل النيابة العامة التمييزية بناء على طلب قيادة الجيش على خلفية اتهامه بإثارة النعرات الطائفية.

وفور اعلان الخبر اكد النائب المرعبي انه حاضر للمحاسبة وتمنى ان «تطال الجميع، من أعلى الهرم الى قاعدته».

بدوره علق النائب مروان حمادة على الطلب الذي تقدم به وزير العدل برفع الحصانة عن عضو كتلة «المستقبل» النائب معين المرعبي، قائلا: «ان مبادرة وزير العدل غير دستورية اصلا. كان من المفترض به كرجل قانون ان يعلم ذلك، فالمادة 39 من الدستور لا تحتمل التأويل في منع ملاحقة النائب، اذ تنص على انه «لا يجوز اقامة دعوى جزائية على اي عضو من اعضاء المجلس بسبب الآراء والافكار التي يبديها خلال مدة نيابته».

واضاف في بيان اصدره: «بصفتي عضوا في هيئة مكتب المجلس، اتمنى على الرئيس نبيه بري ان يرد الطلب شكلا، كي لا نضطر في هيئة مكتب المجلس وفي لجنة الادارة والعدل، الى ان نرده اصلا وبأكثرية ساحقة».

وتابع: «ليلاحق وزير العدل المجرمين العابثين بأمن البلد والخاطفين على اشكالهم، قبل ان يتلهى بمعاقبة ممثلي الشعب على آرائهم».

مفتي طرابلس والشمال تمنى على قيادة «حزب الله» تبرئة نفسها من أحداث الشمال

الشيخ مالك الشعّار لـ «الأنباء»: السنّة في لبنان لن يكون لهم «مجلس عسكري»

رأى مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار أن ما يحدث في طرابلس ليس قضية محلية يتقاتل عليها أهل باب التبانة وجبل محسن، كما أنها ليست قضية دينية بين العلويين والسنّة، انما هو انفجار للاحتقان السياسي الموجود في لبنان بصورة عامة والذي يتعاظم ويحتدم نتيجة الأحداث في سورية على قاعدة «تحمل في الخارج وتلد في لبنان»، معتبرا بالتالي انه وبالرغم من أن معظم العلويين تركوا جبل محسن بناء على رفضهم الاقتتال بين أبناء المدينة الواحدة وهو ما ترفضه أيضا الطائفة السنية، فإنه من الصعب جدا إيجاد حل نهائي للاشتباكات المتكررة بين المنطقتين المشار اليهما، لافتا الى أن انتشار السلاح في كل لبنان أصبح لا يطاق بحيث «اتسع الخرق على الراقع» وآل بالناس الى العيش خارج إطار هيبة الدولة.

الشيخ مالك الشعار

ولفت المفتي الشعار في تصريح لـ «الأنباء» الى أن انفلاش السلاح بشكل هستيري وعلى كامل الأراضي اللبنانية، يستوجب التأكيد على أن كل سلاح خارج الجنوب هو سلاح موجه ضد لبنان واللبنانيين، وانه لا يجوز للمقاومة أن تتبنى أي قطعة سلاح واحدة موجودة خارج دائرة المواجهة مع العدو الاسرائيلي، معربا تبعا لهذه النظرية المحقة عن تمنيه لو تعلن قيادة «حزب الله» تبرئة نفسها من كل ما يحدث في الشمال وأن تصدر فتوى بتحريم اقتناء السلاح وحمله واستعماله بين اللبنانيين، وذلك لإيمانه بأن للبنانيين الحق بالاختلاف السياسي وبالتنوع الديني والمذهبي، إنما ليس من حق أي منهم الاعتداء على حياة الآخرين.

ولفت المفتي الشعار الى أن أكثر ما يدعو للاسف هو انه لا يوجد في لبنان من يقاتل لمصلحة البلاد، بل من أجل نصرة بلاد أخرى كسورية وإيران، لذلك يعتبر المفتي الشعار ان كل اتفاقيات وقف إطلاق النار ستؤول الى الفشل والزوال لأن قضية جبل محسن وباب التبانة أكبر من اللبنانيين، وهي بالتالي ستستمر بطابعها الدموي لأن إرادة الشر تتغلب على إرادة السلام، ولأن من يحمل السلاح يستقوي به على المناطق والمدن الآمنة، معتبرا أن الحل الوحيد يتمثل بالجيش اللبناني من خلال إعطائه غطاء سياسيا كاملا على غرار الغطاء الذي أعطي له لاستئصال تنظيم «فتح الاسلام» من نهر البارد، لكن هذا الغطاء بحاجة الى مجلس نيابي لا ينتمي بعض أعضائه الى أحزاب متمسكة بالسلاح وهنا مكمن الداء، متمنيا اتخاذ مواقف تدخل أصحابها التاريخ بجعل لبنان كله منزوع السلاح باستثناء رقعة المواجهة مع إسرائيل في الجنوب.

وعن التلويح بقيام «مجلس عسكري» سني في طرابلس والشمال مقابل التسلح الشيعي، أكد المفتي الشعار أن المشكلة في لبنان ليست بين السنّة والشيعة على الاطلاق، إنما هي بين اللبنانيين وسلاح «حزب الله» المستقوي عليهم وحتى بين غالبية الشيعة و«حزب الله» أيضا، إذ ان هناك شريحة واسعة من الأحرار في الطائفة الشيعية غير راضين عن سياسة «حزب الله» وتوجهاته وتأييده لرفاق سلاحه في سورية، خصوصا أن هاجس اللبنانيين من السلاح تفاقم بعد استخدامه في الداخل اللبناني، حيث أوقع الأبرياء وشرد العديد من العائلات اللبنانية، كاشفا من جهة ثانية عما ورد اليه من معلومات بأن من أعلن تشكيل مجلس عسكري سني في طرابلس اعترف بزلة لسانه وبأنه تورط به، مؤكدا عدم وجود سني واحد في لبنان لديه الرغبة بالخروج عن الدولة حتى صاحب نظرية المجلس العسكري نفسه، مستدركا بالقول ان السنّة في لبنان لن يكون لهم مجلس عسكري ولن يسمحوا لأحد غيرهم بأن يكون له مجلس عسكري.

وعن قراءته لدور الرئيس ميقاتي على رأس الحكومة، لفت المفتي الشعار الى أنه وبغض النظر عن طريقة تسلم الرئيس ميقاتي للحكم فهو يدفع حاليا ثمن ممارسات الآخرين في حكومته، وهو فكّر أكثر من مرة في الاستقالة إلا أن خشيته من انتشار الفوضى حالت دون إقدامه عليها.

● بيروت - زينة طبارة

مصادر: ميقاتي تلقى إشارات دولية بحفظ الحكومة والاستقرار اللبناني

استبعدت مصادر ديبلوماسية حصول انهيار شامل للوضع الأمني او تبدلات جوهرية في قواعد اللعبة. وبالتالي فإن الوضع مرشح للاستمرار على ما هو عليه حتى إشعار آخر، لاسيما بالنسبة الى الملف الحكومي.

وأشارت المصادر الى رغبة إقليمية ومصالح دولية بعدم تفجير الوضع اللبناني في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها سورية وما لها من تداعيات خطيرة على المنطقة وتحديدا على لبنان، إضافة الى الإجماع الداخلي على بقاء الحكومة لدى غالبية الأطراف وفي مقدمتها حزب الله الذي لا مصلحة له في استقالة الرئيس نجيب ميقاتي فيما يسعى الرئيس نبيه بري للحؤول دون اقتراب الحكومة من حافة الهاوية ودفعها الى السقوط.

المصادر لفتت في هذا السياق الى ان القوى السياسية المحلية تتهيب المرحلة وتقر بأن الخراب إذا حصل لن يوفر أحدا في لبنان، لذلك لا نرى طرفا سياسيا ميالا الى إيصال الأمور في لبنان الى حالة الانفجار او الى الصدام الواسع مع الطرف الآخر.

وفي تقدير المصادر ان الاهتزازات الأمنية و«حرب الاستنزاف» في طرابلس ستبقى محدودة الأمان. وبالتالي لا يوجد مؤشر يدل على انفلات الأمور من عقالها وذهاب لبنان نحو الفوضى الاهلية الشاملة مستندة في ذلك الى ان المعطى الإقليمي والدولي لايزال ينحاز الى ضرورة الحفاظ على الاستقرار اللبناني الذي هو خط أحمر، وقد سمع عدد من المسؤولين اللبنانيين الذين التقوا سفراء أجانب مثل هذا الكلام الذي كان بالنسبة لهم بمثابة رسالة تطمين.

كما كشفت المصادر ان الرئيس نجيب ميقاتي تلقى أكثر من إشارة دولية تؤكد له على حفظ الحكومة والاستقرار اللبناني، وتحضه على عدم الاستقالة منعا لسقوط لبنان في فخ الفراغ.

وأكدت المصادر ان الحكومة الحالية لاتزال في حاجة ماسة بالنسبة الى الأكثرية.

ومهما اشتدت الأزمات داخلها فإن أيا من مكوناتها لن يكون مستعدا لتخطي «الخط الأحمر» وتعريض الاستقرار الهش وصولا الى الاهتزاز الكبير بما يؤدي الى نتائج يصعب توقعها، ودخول لبنان في المحظور.

وتضيف المصادر: صحيح ان ميقاتي لوّح بما يشبه الاستقالة في أكثر من مناسبة، لكنه قال ايضا ان استقالة الحكومة تعني بداية الانهيار، فمن يريد حصول الانهيار؟!

وهذا يعني انه لا نية لديه ولا لدى أي طرف باستقالة الحكومة، وقالت ان المعادلة لاتزال على حالها، الحكومة باقية لأن استقالتها ستدخل البلد في حالة فراغ سياسي ومؤسساتي كبير نظرا لتعذر تشكيل حكومة بديلة من أي نوع كان: سياسية او تكنوقراط او من لون واحد.

● بيروت - محمد حرفوش

تفريق محتجين على «حفل الولاء والبيعة» في المغرب

الجزيرة: فرقت قوات الأمن المغربية بالقوة عشرات المحتجين كانوا يستعدون لإقامة حفل رمزي مساء أمس الأول أمام البرلمان المغربي بالعاصمة الرباط احتجاجا على طقوس «حفل الولاء والبيعة» التي يؤديها المسؤولون عادة أمام الملك كل سنة بمناسبة «عيد العرش». فقد استعملت قوات الأمن الهري لمنع تجمع نشطاء مغاربة أغلبهم ينتمون لـ «حركة عشرين فبراير» بعد أن دعوا عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» لما أسموه بـ «حفل الولاء للحرية والكرامة»، احتجاجا على حركة الركوع، وهي إحدى طقوس حفل الولاء للملك الذي ينظم كل سنة.

وأصيب بعض الناشطين والناشطات بكدمات في مناطق متفرقة من أجسامهم جراء التدخل العنيف، وبينما نجح نشطاء في الإفلات من قوات الأمن، احتمى آخرون بين مرتادي المقهى المقابل للبرلمان. وحاول النشطاء تغيير مكان «الحفل الرمزي» في اتجاه إحدى الساحات القريبة من مركز المدينة لكن الشرطة لاحقتهم وحاصرتهم ومنعتهم من التجمهر، مما اضطرهم للتفرق داخل المقاهي الموجودة في الساحة.

وقال الناشط حمزة محفوظ - وهو أحد الداعين لهذا الاحتجاج - إنه كان جالسا في مقهى مجاور ويحمل لافتة مع عدد آخر من رفاقه عندما «هاجمتنا قوات الأمن وأهانتنا داخل المقهى وأشبعتنا شتما وسبا»، مضيفا «هددوني بالانتقام والملاحقة حتى المنزل وبأنني لن أفلت من العقاب».

وخلال تغطية هذا الحدث، تعرض الصحافي بوكالة الأنباء الفرنسية عمر بروكسي للضرب من قبل قوات الأمن، ونزف فمه دما، رغم تقديمه البطاقة المهنية التي تثبت أنه صحافي.

كما تعرض للسب والشتم زملاء له أمام البرلمان حين حاولوا التدخل لتوضيح أنهم يؤدون عملهم كصحافيين لا أكثر.

ولقيت هذه الممارسة انتقادا من طرف هيئات صحافية أبرزها منظمة مراسلون بلا حدود التي أدانت الاعتداء على بروكسي، وطالبت السلطات المغرب بـ «فتح تحقيق في الحادث ومعاقبة مرتكبيه». كما انتشرت في صفحات فيسبوك صور عدة لهذا التدخل الأمني في حق النشطاء والصحافيين، وأثارت الكثير من التعاليق المنتقدة لمثل هذه الممارسات.

قلق يمني من التمديد لهادي

سادت حالة من القلق الأوساط السياسية اليمنية من احتمال التمديد للرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي الذي عين في المنصب لمدة عامين، وهي مخاوف عبر عنها البرلماني اليمني منصور الزنداني الذي أكد أن الراعين للتسوية السياسية ممثلة في المبادرة الخليجية لا يحق لهم التمديد لهادي أو التمديد لحكومة الوفاق الحالية. وأضاف الزنداني في تصريح صحافي «لا يحق لأي طرف سياسي من الموقعين على التسوية وغيرهم أو أي من الأطراف الإقليمية والدولية الراعية للمبادرة الخليجية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، تمديد الفترة الانتقالية في اليمن أو التمديد لرئيس الجمهورية وحكومة الوفاق».

واستغرب الزنداني ما تردد عن توجه للتمديد للرئيس هادي وحكومة الوفاق برئاسة محمد سالم باسندوة، وتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

غير أن الزنداني استدرك قائلا: إن الشعب وقواه السياسية قبل بهذه التسوية بفترتها المحددة بسنتين، وعلى هذا الأساس فالشعب هو الوحيد الذي يحق له التمديد لرئيس الجمهورية عبر انتخابات حرة وشفافة وتنافسية نزيهة.

وقال إن تمديد الفترة الانتقالية في اليمن يمس جوهر المبادرة وآليتها التنفيذية ويفرغها من محتواهما. وكانت تقارير نشرتها أحزاب اللقاء المشترك كشفت عن رغبة دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الأطراف السياسية اليمنية في التمديد للرئيس هادي حتى عام 2016. يذكر أن أطراف الصراع في اليمن ممثلة بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وأحزاب «اللقاء المشترك» وقعوا اتفاقية المبادرة الخليجية في العاصمة السعودية الرياض في 23 نوفمبر الماضي التي تنص على تقلد نائبه هادي الحكم في اليمن لمدة عامين على أن تجرى انتخابات برلمانية ورئاسية في فبراير 2014.

أزمة أدوية في تونس بسبب مقاطعة مختبر إسرائيلي

تونس - د.ب.أ: قال وزير الصحة في الحكومة التونسية المؤقتة إن النقص المسجل في الأدوية بالسوق المحلية يعود بالأساس إلى مقاطعة تونس لمختبر إسرائيلي.

ونقلت تقارير إعلامية أمس الأول عن الوزير عبداللطيف مكي عن حركة النهضة الإسلامية قوله إن نقص بعض أنواع الأدوية من الصيدليات يعود إلى مقاطعة البلاد لمختبر إسرائيلي تمكن أخيرا من امتلاك الشركة التي تزود تونس بالادوية.

وأضاف الوزير، خلال مؤتمر صحافي عقده امس في مقر الوزارة، إن النقص يعود كذلك إلى عوامل أخرى من بينها الاضطراب في النقل والتوزيع وتهريب الأدوية إلى بعض الدول الافريقية. وأرجع الوزير أسباب النقص إلى ارتفاع الاستهلاك بسبب تدفق نحو مليوني لاجئ ليبي منذ اندلاع الحرب الليبية على تونس العام الماضي واستقرار أكثر من نصف مليون منهم في البلاد بعد سقوط نظام معمر القذافي.

وسجل نقص واضح للأدوية خاصة تلك المعالجة للأمراض المزمنة. وقال مكي «وزارة الصحة بصدد انجاز مشروع لتصنيع الأدوية السرطانية في تونس بالشراكة مع الأصدقاء العرب».

وبحسب الصيدلية المركزية التونسية فإن احتياطي البلاد من الأدوية يغطي الاحتياجات لمدة الثلاثة أشهر المقبلة فقط.

.. وصحافيون تونسيون يتظاهرون ضد تعيينات حكومية في قطاع الإعلام

تونس - أ.ف.ب: تظاهر أمس الأول أمام مقر رئاسة الحكومة بالعاصمة تونس عشرات من الصحافيين للتنديد بما أسموه تعيين «موالين» لحركة النهضة الإسلامية الحاكمة على رأس التلفزيون العمومي و«دار الصباح» الخاصة التي تصدر يوميتي «الصباح» و«لو تان» الناطقة بالفرنسية.

وعينت رئاسة الحكومة الجمعة الماضي إيمان بحرون مديرة عامة للتلفزيون العمومي المكون من قناتين هما «الوطنية الأولى» و«الوطنية الثانية».

وكانت بحرون قبل تعيينها في هذا المنصب مديرة للقناة الوطنية الثانية التي يتهمها إعلاميون ونشطاء انتربت بالتحول إلى «بوق دعاية» لحركة النهضة منذ عينت الحكومة إيمان بحرون على رأسها خلال العام الحالي.

والثلاثاء عينت رئاسة الحكومة لطفي التواتي الذي تقول النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين (مستقلة) إنه عمل سابقا «محافظ شرطة» في وزارة الداخلية، مديرا لمؤسسة «دار الصباح».

وقبل تعيينه في هذا المنصب كان التواتي يعمل في الصحيفة اليومية «لو كوتيديان» الناطقة بالفرنسية والتابعة لمؤسسة «دار الأنوار» الخاصة والتي تعتبر أكبر منافس لدار الصباح.